CARPO
Center for Applied Research
in Partnership with the Orient

06

REPORT
05.03.2019

فهم متطلبات السلام في اليمن

احتياجات وأدوار المجتمع المدني والنساء والشباب والإعلام والقطاع الخاص

مرايكا ترانزفيلد وماري-كرستين هاينزه

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

On behalf of
Federal Ministry
for Economic Cooperation
and Development

Implemented by
giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

جـدول المحتويات

مقدمـة 03

تحليـل الوضع في اليمن:
السياسـات والمجتمع 04

متطلبات السـلام 11

الفاعلون وإسـهامهم في متطلبات السـلام 17

الخاتمـة 21

مراجـع مختـارة 22

يعدّ هذا التقرير بمثابة الخلفية البحثية لخمس دراسات سيقوم بكتابتها وتطويرها بشكل مشترك مجموعة من الباحثين الدوليين في غضون العام 2019. ويركز هذا التقرير اهتمامه على 'متطلبات السلام في اليمن'؛ وهذا مصطلح يهدف إلى لفت الانتباه إلى التحديات ذات الأوجه المتعددة التي تواجه تثبيت الاستقرار وصناعة السلام في اليمن بالإضافة إلى الجهود المطلوبة في هذا الصدد. تحلل هذه الورقة الوضع الراهن في اليمن عن طريق النظر في البنية الاجتماعية، وفي آليات الصراع، وفي دور ووضع مؤسسات الدولة، وفي العوامل الخارجية. بعد ذلك تتجه الورقة إلى بحث ما هو مطلوب من أجل بناء السلام. وتتمثل متطلبات السلام، وفقا لهذه الورقة، في العوامل ذات الصلة الآتية: الاقتصاد، والسياسات، والثقافة والمجتمع، والأمن والعدالة، والتعليم، والبيئة. وتعمد الورقة في آخر المطاف إلى إبراز تحديات وقدرات خمس مجموعات من الفاعلين في اليمن وذلك من أجل معالجة احتياجاتها، وتلك المجموعات هي: المجتمع المدني، والنساء، والشباب، والإعلام، والقطاع الخاص.

مقدمة

على خلفية الحرب الدائرة في اليمن طلبت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GmbH (GIZ) من مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO أن يساعد في تطوير قدرات باحثين يمنيين ودوليين حتى يتمكنوا من البحث والمشورة بخصوص بناء السلام في اليمن. إن مشروع 'التعاون البحثي بخصوص بناء السلام'، الذي يعد هذا التقرير جزءا منه، يهدف إلى تجسير الفجوة مع الباحثين اليمنيين في ظل العزلة التي تفرضها الحرب وفي ظل فقدان الباحثين الدوليين لفرصة الوصول إلى اليمن. ويسعى المشروع إلى ذلك عن طريق جمع الباحثين من الطرفين معا في إطار جهود بحث ونشر مشتركة. ويعدّ هذا التقرير بمثابة الخلفية للدراسات القصيرة التي سيقوم بها بشكل مشترك الباحثون اليمنيون والدوليون. ويركز التقرير على 'متطلبات السلام'؛ وهو مصطلح صكّته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والغرض منه لفت الانتباه إلى التحديات ذات الأوجه المتعددة التي تواجه تثبيت الاستقرار وصناعة السلام في اليمن بالإضافة إلى الجهود المطلوبة في هذا الصدد. تحلل هذه الورقة الوضع الراهن في اليمن عن طريق النظر في البنية الاجتماعية، وفي آليات الصراع، وفي دور ووضع مؤسسات الدولة، وفي العوامل الخارجية. بعد ذلك تتجه الورقة إلى بحث ما هو مطلوب من أجل بناء السلام. وتتمثل متطلبات السلام، وفقا لهذه الورقة، في العوامل ذات الصلة الآتية: الاقتصاد، والسياسات، والثقافة والمجتمع، والأمن والعدالة، والتعليم، والبيئة. وتعمد الورقة في آخر المطاف إلى إبراز تحديات وقدرات خمس مجموعات من الفاعلين في اليمن وذلك من أجل معالجة احتياجاتها، وتلك المجموعات هي: المجتمع المدني، والنساء، والشباب، والإعلام، والقطاع الخاص.

تحليل الوضع في اليمن: السياسات والمجتمع

البنية الاجتماعية وخطوط الصدع

غالبا ما يوصف الصراع في اليمن ضمن ثنائيات قاصرة ومعيبة ليس من شأنها أن تفي ببيان حالة التعقيد التي ينطوي عليها المجتمع اليمني والوضع على الأرض. وأكثر التأطيرات شيوعا تلك التي تصور الصراع على أنه حرب بالوكالة بين الحوثيين الشيعة المدعومين من إيران والحكومة السنية المعترف بها دوليا والمدعومة من التحالف الذي تقوده السعودية. غير أن المجتمع اليمني يتّسم بانقسامات مناطقية ودينية وحضرية وريفية وقبلية واقتصادية معقدة ومتداخلة، وهي كلها موضع استغلال وتفعيل في الصراع الدائر. وهي مفصح عنها بصورة أكثر ظهورا من الهويات المناطقية أو الطائفية. ولا تُحدد هذه الهويات المناطقية من واقع التجربة التاريخية فحسب، بل إنها تتشكل من خلال الاختلافات الجغرافية والاقتصادية والدينية؛ تلك الاختلافات التي أسهمت في ظهور أساليب حياة وأشكال في التنظيم الاجتماعي مميزة لكل منطقة.

فالاختلاف بين الشمال والجنوب لم يتغلب عليه بشكل واقعي أصيل بفعل الوحدة التي ضمت دولتين كانتا مستقلتين بشكل رسمي حتى عام 1990. وبدلا من ذلك، فإن حرب عام 1994 (عندما حاول الجنوب أن يستعيد استقلاله) قد رسختْ هيمنة الشمال وجعلت مطامح الجنوبيين في الاستقلال حية لا تخبو. ويصبو لهذه المطامح بشكل أساسي مجموعات في المناطق الحضرية بجنوب غرب اليمن، خاصة في عدن والضالع وأبين، وبالقبالة من هذه تقع المناطق الجنوبية الكائنة في أقصى شرق البلاد وتحديدا حضرموت والمهرة. وثمة هوية مناطقية أخرى تحيل على المناطق الوسطى من البلد، وهي مناطق تقع على الحدود الفاصلة ما بين دولتي اليمن السابقتين؛ أي في الجنوب من مناطق اليمن الأعلى.

أما الشمال الغربي من اليمن، أي المناطق العليا، فهو موطن التراث الزيدي، والزيدية من حيث التسمية مذهب ينتمي إلى الفرع الشيعي من الإسلام. وبحسب التقديرات، فإن 30 أو 40 بالمائة من سكان اليمن ينتسبون إلى هذا المذهب الإسلامي. أما في المناطق الوسطى من البلد فيتبع السكان المذهب الشافعي وهو أحد مذاهب الإسلام السُّني الذي يعد أيضا مذهب المناطق الجنوبية والساحلية من اليمن. ظل الاختلاف بين المذهبين على مستوى الممارسة طفيفا؛ ودأب معتنقو المدرستين الفقهيتين على الصلاة في المساجد ذاتها وعلى الزواج من بعضهم البعض. ومع ذلك، فإن السلطة السياسية خلال زمن الإمامة قد كانت بأيدي الهاشميين الزيديين بصورة حصرية، وهو الأمر الذي أثر على التنظيم الاجتماعي في المناطق العليا من شمال اليمن.

المناطق الكثيفة السكان في الهضبة العليا من شمال اليمن منظمة قبليا وهي موطن الاتحاد القبلي الكبير والمسمى همدان (وهو اتحاد يضم قبيلتي حاشد وبكيل) وقبيلة خولان ابن عامر. وفي قبالتها تأتي المناطق الوسطى والجنوبية ذات الطبيعة الزراعية التي أظهرت أسراً من ملاك الأراضي. أما المناطق الجنوبية الشافعية وذات الكثافة السكانية الأقل، فقد كان التأثير الخارجي للاستعمار البريطاني وللدولة الاشتراكية التي تأسست سنة 1967 عاملا أساسيا في صياغة القبائل الجنوبية على نحو مختلف عن نظيراتها في المناطق الشمالية العليا. وبصورة عامة يمكن القول بإن البنية القبلية أكثر قوة في المناطق الريفية التي يضعف فيها حضور الدولة.

ويصعب رسم الخط الفارق ما بين الدولة والقبائل. لا سيما أن القبائل في المناطق الشمالية العليا تتمتع بوصول خاص إلى موارد الدولة عن طريق مشايخ القبائل الذين يحملون صفة قادة عسكريين أو يخدمون كضباط في مجال الخدمة الأمنية في البلد. ومن هنا، فإن علاقة الدولة مع الفئات الاجتماعية المقصاة من شبكة المحسوبية والرعاية هذه، كحالة قبائل مأرب في المنطقة الوسطى، تتسم بالعدائية. ولأن هذه المناطق محرومة من موارد الدولة، فإنها تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية. وقد عملت شبكة الولاء والمحسوبية التي كان يرعاها الرئيس السابق علي عبدالله صالح على ترسيخ هذه الانقسامات على أساس من الوصول إلى موارد الدولة وفرصها الاقتصادية.

وقد أتاحت البنية التحتية التي تتحلى بها العاصمة صنعاء تطور نمط حياة حديث يتسم بوجود شبكة عناية صحية وتسهيلات في مجال التعليم والطرق الفرعية والسريعة، بالإضافة إلى شبكتي ماء وكهرباء مركزيتين، وإن كانتا ضعيفتين. وعززت هذه البنية التحتية هيمنة النخبة الشمالية التي تقطن صنعاء على بقية مناطق البلد. ومع ذلك، فإن جزءا من الهوة بين الريف والحضر يتمثل في أن مقوّمات البنية التحتية، كالطرق والمستشفيات والكهرباء، تكاد تكون في الغالب غائبة بشكل تام في المناطق الريفية. إن خطوط الصدع هذه، إلى جانب التأثيرات الخارجية، هي ما يشكّل محركات الصراع في اليمن.

ديناميات الصراع

في ديسمبر 2011 تشكلت أول حكومة وفاق وطني كنتيجة من نتائج مبادرة مجلس التعاون الخليجي. قدمت المبادرة من دول مجلس التعاون الخليجي ورعاها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن السيد جمال بن عمر، وقد دعمها المجتمع الدولي. تألفت حكومة الوفاق من وزراء ينتمون إلى الحزب الحاكم سابقا، المؤتمر الشعبي العام، ووزراء ينتمون إلى أحزاب المعارضة سابقا التي كان يضمها اللقاء المشترك الذي كان لحزب الإصلاح فيه الهيمنة. وقد كان من شأن هذه القوى في الماضي الاسهام في إبقاء نظام علي عبدالله صالح. وبذلك فالمبادرة الخليجية قد ضَمِنت بقاء النخبة الشمالية في السلطة. تم تمكين نائب الرئيس حينها عبدربه منصور

هادي رئيسا للبلاد في انتخابات كان هو مرشحها الوحيد في فبراير 2012، وقد تم تكليفه بالإشراف على عملية الانتقال السياسي وفقا لصيغتها في المبادرة الخليجية. وكان من أهم مكونات خارطة طريق الانتقال إصلاح قطاع الأمن، وحل الصراعات المختلفة التي تفتك بالبلد، ومناقشة البنية المستقبلية للدولة اليمنية، وتحديد مهام الحوار الوطني، وعملية العدالة الانتقالية. وهذا العنصر الأخير لم يشهد أي تفعيل وذلك أن صالح وعائلته منحوا حصانة كجزء من الصفقة التي نتج عنها استقالته.

وفي حين أن هادي كان ناجحا في الالتزام بمعالم الخريطة المزمّنة، فإن حكومته قد ظلت تخسر شرعيتها بصورة متزايدة خلال عملية الانتقال. ولفقدان الشمولية والاستيعاب فإن العملية قد أدت إلى إنتاج إجماع وطني هش، مع ترسيخ استمرار هيمنة النخبة الشمالية. خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 2014 وفبراير 2015، تقريبا بعد عام من اختتام أعمال مؤتمر الحوار الوطني، أخرج الحوثيون الحكومة من سلطتها. وقد رحب بهذه الخطوة فئة من السكان الذين يعدون الحكومة فاسدة وغير قادرة على حل عدد من الأزمات التي تواجه البلد. وقد رأى عديدون في الحوثيين، بالمقارنة مع الحكومة، قوة صاعدة من أوساط الشعب والقبائل لم تفسدها السلطة السياسية.

الحوثيون، أو أنصار الله كما يطلقون على أنفسهم، مجموعة زيدية مسلحة ترجع من حيث أصول أفرادها إلى المناطق الريفية الشمالية العليا في محافظة صعدة التي تقع على الحدود من المملكة العربية السعودية. سميت المجموعة نسبة إلى أسرة الحوثي التي تقود الجماعة سياسيا وروحيا. وترجع الجذور الأولى لنشؤ هذه الجماعة إلى التوترات الدينية التي حدثت خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم. في ذلك الوقت دأبت جماعة الإخوان المسلمين التي ترجع أصولها إلى المناطق الوسطى والجماعات السلفية المدعومة من السعودية ومن الحكومة المركزية على تكريس الإسلام السني في المناطق الزيدية العليا. لقد كان الدفاع عن الهوية الدينية المحلية، إلى جانب الشعور بالتهميش السياسي والاقتصادي، هما العاملان المحفزان للمجموعة كي تتخذ موقفها المعارض، وهو الأمر الذي أدى إلى جولات حروب طويلة مع الحكومة المركزية امتدت من العام 2004 إلى العام 2010.

وبعد أن انخرط الحوثيون ضمن المشاركين في ثورة 2011 ضد النظام والتي استهدفت عائلة الرئيس السابق علي عبدالله صالح، استمرت الجماعة في المشاركة ضمن عملية الانتقال السياسي بما في ذلك مؤتمر الحوار الوطني. ومع ذلك، وبالتوازي مع مشاركتها السياسية، عمدت الجماعة إلى التوسع عسكريا في شمال اليمن مستهدفة بصورة أساسية المنتسبين إلى الإخوان المسلمين أو المؤيدين لهم ممن ينضوون تحت حزب التجمع اليمني للإصلاح. كان حزب الإصلاح من أهم المستفيدين من العملية الانتقالية باعتبار أنه قد حاز ما يقرب من نصف حكومة الوفاق. استفاد الحوثيون من غياب الاتفاق السياسي مع ختام أعمال مؤتمر الحوار الوطني وكذلك من أزمة الشرعية التي عانت منها حكومة الوفاق، فسيطروا بسرعة على

العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014. ولأن الرئيس السابق علي عبدالله صالح كان يأمل في أن يطيح بحكومة الوفاق فقد قدم للحوثيين الدعم الذي ضمنه، بدوره، من قوات الجيش والأمن التي كانت لاتزال تدين بالولاء له، وبذلك أتاح للجماعة كسب سلطة سياسية وعسكرية لم يسبق لهم أن حصلوا عليها.

وعلى الرغم من إبرام اتفاق السلم والشراكة في سبتمبر 2014 الذي ينص على تكوين حكومة تكنوقراط بالتوافق بين الحوثيين والحراك الجنوبي، فإن تحالف الحوثي – صالح قد استمر في التمدد العسكري. تصاعد التمدد هذا تزامن مع هروب الرئيس هادي إلى عدن في فبراير 2015 بعد أن كان قد استقال واستقالت معه حكومته إثر احتجازه في بيته بالعاصمة صنعاء واشتداد ضغط الحوثيين في يناير من العام ذاته.

إن اجتياح المقاتلين الشماليين للجنوب (والجنوب يعج منذ العام 2009 على الأقل بدعوات الاستقلال) قد أثار الحراك الجنوبي[1] وكذلك الشباب والمليشيات وجعلهم يحملون أسلحتهم ويكوّنون مقاومة شعبية. وكان اصطفاف المقاومة الجنوبية مع الرئيس هادي فقط من أجل مواجهة الحوثيين. وباعتبار أن الاستقلال هو الهدف النهائي للمقاومة، فقد قبل الحراك الجنوبي وما يزال شرعية الرئيس هادي حتى يتم له من خلال ذلك الاعتراف تحقيق مصالحه الآنية والمتمثلة في الدعم الذي يقدمه التحالف بقيادة السعودية، وخصوصا ذلك المقدَّم من دولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد استطاع التدخل العسكري للتحالف الذي تقوده السعودية منذ مارس 2015 ايقاف توسع تحالف الحوثي وصالح كما استطاع استرجاع عدن والمناطق المحيطة بها؛ أي تلك التي استولى عليها الحوثيون في شهري يوليو ويونيو من العام 2015. وتتحدد خطوط التماس بين الطرفين في الوقت الراهن في المساحات الممتدة على طول ساحل البحر الأحمر والمخترقة لمحافظة تعز، وكذلك من الجهات القبلية الواقعة ضمن نطاق محافظتي البيضاء ومأرب. وفي حين كان باستطاعة تحالف الحوثي وصالح السيطرة بسهولة على مناطق الشمال العليا، فإن مناطق أخرى كانت بعيدة عن شبكة المحسوبية التي كان يرعاها صالح وذات هويات مناطقية وقبلية ومذهبية مختلفة قد قاومت الاجتياح العنيف الذي نفذه التحالف القادم من الشمال.

مؤسسات الدولة

مع سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء وعلى مؤسسات الدولة فيها في العامين 2014 و2015، تشظت الدولة اليمنية، بل إن بعض البنى المؤسسية قد انهارت بالمطلق، وكانت بنى أخرى من حظ فاعلين آخرين غير الدولة، وفي ذات الوقت سمح هذا الوضع بظهور بنى جديدة موازية. في الشمال

1 تعود جذور الحراك الجنوبي إلى العام 2007 عندما احتج ضباط من الجيش الجنوبي سابقا على التقاعد القسري الذي تعرضوا له وكذلك على تعليق معاشاتهم منذ ما بعد حرب 1994. وقد أدى استمرار تهميش الجنوب ومشاعر تفرد الهوية الجنوبية إلى إيجاد الشروط الملائمة لتكون الحراك الجنوبي الذي تشكل من شبكة من المجموعات المطالبة بالاستقلال.

الغربي من البلد أسس الحوثيون مؤسسات جديدة وتسللوا إلى المؤسسات القديمة عن طريق تثبيت "مشرفين" يكون من شأنهم ترسيخ سيطرة الجماعة على الأرض. وما يدعى بـ "الاعلان الدستوري" الذي أطلق في فبراير 2015 كان استكمالا لانقلاب الحوثيين وبموجبه تم تأسيس اللجنة الثورية العليا، وهي عبارة عن هيئة حكم مكونة من خمسة أعضاء ويرأسها محمد علي الحوثي. في يوليو 2016 شكل الحوثيون مع حليفهم السابق، المؤتمر الشعبي العام، المجلس السياسي الأعلى المكون من عشرة أعضاء، وقد كان الهدف منه مأسسة تحالف صالح والحوثي. شكّل المجلس حكومة الانقاذ الوطني برئاسة عبدالعزيز بن حبتور وذلك في اكتوبر من العام 2016. ومع ذلك لم تحل اللجنة الثورية العليا، وهو الأمر الذي كفل للحوثيين الاحتفاظ باليد العليا في هذا التحالف الثنائي. ظلت اللجنة مستمرة في التصرف بصفة تشبه الحكومة في مناطق سيطرة الحوثيين. في أغسطس من العام 2016 بدأ أعضاء من مجلس النواب ممن أعلنوا ولاءهم للحوثيين في عقد جلسات اجتماع.

تفتقر حكومة الحوثيين لاعتراف دولي. فالمجتمع الدولي يعترف بصورة حصرية بحكومة الرئيس هادي. تتكون الحكومة المعترف بها دوليا من 30 عضوا برئاسة نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء يكون من شأنهما اطلاع الرئيس هادي بنشاط المجلس. لم تستطع حكومة الرئيس هادي أن تدعو من تبقى من أعضاء مجلس النواب الموالين لها إلى عقد جلسة برلمانية. هذا، بالإضافة إلى أن آخر انتخابات برلمانية كانت قد أجريت منذ فترة طويلة وتحديدا في العام 2003، وهو أمر يجعل المجلس وشرعيته موضع تساؤل.

منذ ربيع 2015 دأبت حكومة الرئيس هادي على ممارسة أعمالها في العاصمة المؤقتة عدن، على الرغم من أن الرئيس هادي بقي في العاصمة السعودية الرياض. ومن حيث التسمية، فإن المناطق الخارجة عن سيطرة الحوثيين تقع تحت سلطة الحكومة المعترف بها دوليا. هذا مع أن وصولها إلى المناطق محدود. في سبتمبر من العام 2016 حوّل هادي البنك المركزي إلى عدن في محاولة للتمكن من ضبط مصروفات الدولة بشكل كلي وممارسة ضغط تمويلي على الحوثيين. أدى هذا الفعل إلى تقسيم كيان البنك المركزي إلى فروع أربعة في صنعاء وعدن ومأرب وحضرموت يعمل كل منها بصورة مستقلة عن الآخر.

في الجنوب تجد سلطة الحكومة المعترف بها دوليا منافسة من المجلس الانتقالي الجنوبي الذي تشكل في مايو من العام 2017. يزعم المجلس بأنه يمثل جنوب اليمن، وهو مكوّن من قيادات تنتمي إلى الحراك الجنوبي، كما يضم مسؤولين حكوميين كانوا ضمن حكومة هادي. إن المقاتلين المنتمين للمجلس الانتقالي الجنوبي، وخصوصا أولئك المدعومون من دولة الإمارات العربية المتحدة والمسمون بـ 'الحزام الأمني'، قد تولوا مناصب في الحكومة المعترف بها دوليا من أجل ترسيخ سيطرتهم على البنى التحتية الحيوية في الجنوب ولا سيما في عدن.

وعلى نفس الشاكلة تظهر المؤسسة الأمنية الحكومية منقسمة على ذاتها. ففي حين استطاع الحوثيون السيطرة على المؤسسات الحكومية والبنى التحية والأسلحة، خصوصا بعد مقتل علي عبدالله صالح في ديسمبر 2017، فإن بعض أجزاء الجيش قد بقيت تحت سيطرة حكومة الرئيس هادي. وفي سياق توسع الحوثيين، تشكلت عدد من المليشيات، واندمج بعضها في إطار التحالف العسكري المناهض للحوثيين. ومع ذلك، فإن هذه المجاميع الميليشاوية قد عمدت، في الغالب، إلى التصرف بشكل مستقل بما يخدم مصالحها.

أما في المستوى المحلي، فإن المناصب السياسية لبعض المؤسسات باتت تقرر من قبل الموالين للمسؤولين من ذوي الصلة. وحتى يضمنوا الطاعة في المناطق التي تخضع لسيطرتهم، عمد الحوثيون إلى تعيين مشرفين لمؤسسات الدولة تتيح للمجموعة بأن تعتمد على بنى الدولة من أجل تعزيز حكمهم. وفي إطار المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون يعين محافظون جدد، أو كما هي الحال مع أعضاء المجالس المحلية المنتخبة، يغير المحافظون القدامى ولاءهم إلى صف الحوثيين، وقد يتم ذلك في بعض الأحيان تحت قدر من الضغط الذي تمارسه الجماعة المتمردة. وبعد مقتل علي عبدالله صالح في ديسمبر 2017 أحكم الحوثيون سيطرتهم بصورة مكتملة على الشمال الغربي من البلد. وفي هذه الحال كان مصير أنصار صالح السجن أو القتل أو الهروب أو التعهد بالولاء للمتمردين. أما في المناطق الخارجة عن سيطرة الحوثيين، فإن ولاء الموظفين والمسؤولين في المستوى المحلي يتوزع بين الحكومة المعترف بها دوليا، وحزب المؤتمر الشعبي العام، والمجلس الانتقالي الجنوبي، بالإضافة إلى ولاءات أخرى تنضوي تحت بنى محلية على الأرض كالقبائل والمليشيات السلفية.

العوامل الخارجية

يتشكل الصراع في اليمن عن طريق تدخلات الفاعلين الاقليميين أو الدوليين الذين يبحثون عن مصالحهم في ذلك الصراع. تكوّن التحالف الذي تقوده السعودية في بداية الأمر من عشر دول سنية مسلمة على الأقل (بعض هذه الدول انسحبت من المشاركة) وظلت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات من يستثمر في الصراع بصورة أكبر. بدأ التدخل العسكري للتحالف بعد فرار الرئيس هادي إلى السعودية من عدن عند تقدم تحالف الحوثي وصالح إلى مدينة عدن في مارس 2015.

الأهداف المعلنة للتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات العربية المتحدة يتمثل في إعادة الحكومة المعترف بها دوليا وتثبيتها في العاصمة صنعاء واستعادة العملية السياسية في إطار المبادرة الخليجية. ومع ذلك، فالتحالف الذي تقوده السعودية يمثل حلفا سنيا ضد النفوذ الإيراني في المنطقة. تنظر السعودية إلى الحوثيين بوصفهم وكلاء لإيران، ومع ازدياد سيطرة الحوثيين على البلد، أصبحت السعودية تخاف من أن إيران ستحكم سيطرتها على اليمن.

وعلى الرغم من أن السعودية ودولة الإمارات يتشاركان المصلحة في دحر تأثير إيران في اليمن، فإنهما يتعاونان مع فاعلين محليين مختلفين ويتبعان استراتيجيات مختلفة في التدخل. فالسعودية تعتمد الضربات الجوية وتركز على الدعم المالي والمادي للمقاتلين الذين يتحالفون ضد الحوثيين، كما أن السعودية تتبع استراتيجية محاصرة مناطق الحوثيين جوا وبحرا وبرا. أما دولة الإمارات، فتركز جهودها في المناطق الجنوبية والوسطى من اليمن. إن اتحاد قوى عسكرية على الأرض مع قوات مدربة من قبل الإمارات العربية، مثلا قوات الحزام الأمني في عدن وقوات النخبة في حضرموت، قد أتاح لدولة الإمارات ممارسة سيطرة غير مباشرة على مناطق الجنوب (يصف بعض المراقبين هذه التطورات بأنه نوع جديد من الاحتلال). ولأن دولة الإمارات تحاشت التعاون مع حزب الإصلاح بسبب عداوتها مع الإخوان المسلمين، فقد تشاركت مع المجلس الانتقالي الجنوبي ومع مليشيات سلفية، وكلا الفصيلين يقوضان سلطة الحكومة المعترف بها دوليا ويسهمان في تمزيق الدولة في تلك المناطق التي هي اسميا تحت ما يقال إنها حكومة.

ومنذ بداية العمليات العسكرية لم يستطع التحالف تحقيق أهدافه؛ بل أصبحت المملكة العربية السعودية تتعرض للنقد المتزايد بسبب تكلفة عملياتها العسكرية من حياة المدنيين. وعلى الرغم من أن السعودية تؤمن بأن إيران هي من يقف خلف الحوثيين في سيطرتهم على العاصمة اليمنية وفي إرسال الصواريخ للجماعة المتمردة، فإن التأثير الإيراني على الحوثيين محدود. وعلى الرغم من أن إيران قد تكون قادرة على تقديم النصيحة للحوثيين بخصوص القرارات الاستراتيجية وبخصوص السياسات، فإن الجمهورية الإسلامية ليست قادرة على التأثير المباشر على سلوك الحوثيين الذي تقرره بصورة رئيسية عوامل محلية وتحالفات داخلية. قدمت إيران للحوثيين تدريبا عسكريا وإعلاميا، وحوّلت لهم الأموال ودعمتهم سياسيا. بعض أجزاء الصواريخ التي يستخدمها الحوثيون مصنعة في إيران. ومع ذلك، فإن الأدلة التي جمعها فريق خبراء الأمم المتحدة حول المصدر المحدد للصواريخ ونقلها ما زالت غير حاسمة.

وحتى تجسر الهوة بين هاتين القوتين الاقليميتين ظلت سلطنة عمان تقف على الحياد ولم تشارك في الحلف الذي تقوده السعودية. وهدف عُمان من ذلك هو إبقاء النافذة مفتوحة مع الحوثيين وإيران. استضافت السلطنة وفودا من صنعاء وبذلك بقيت فاعلا مهما في عملية السلام. وفي المقابل، نتيجة لهذه القنوات المفتوحة مع الحوثيين وإيران، تعرضت السلطنة لردات فعل وانتقادات من طرف السعودية والإمارات.

متطلبات السلام

الاقتصاد

استقرار الاقتصاد شرط لإحداث السلام في اليمن؛ فهو المحرك الأساسي للصراع والسبب الرئيسي الذي يقف خلف الأزمة الإنسانية في البلد. واقتصاد الحرب هو ما يحرك عجلة الصراع، وفي مثل هذه الظروف لا يغدو أمام الشاب خيار سوى أن يلتحق بهذا الطرف أو ذاك من المليشيات حتى يحصل على مرتب شهري لإعالة أسرته. وبناء على استطلاع أجراه المركز اليمني لقياس الرأي العام، فقد أخذ القلق من أمر المعيشة ومن الفقر المرتبة الأعلى لدى الناس المستطلعين.[2]

لقد كان الاقتصاد اليمني ضعيفا قبل تصاعد العنف منذ العام 2014، وكانت اليمن الدولة الأدنى في المرتبة الاقتصادية بين كل الدول العربية. وقد سببت حزمة من العوامل منذ بداية الحرب في إحداث ضربة كارثية للوضع المالي الهش منذ وقت سابق. وبصورة عامة، فقد تسبب الصراع في انكماش الاقتصاد، وقد نتج عن ذلك فقدان مصدر الدخل لدى 50 بالمائة ممن يعملون موظفين أو مزارعين.

إن خطوة نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن في العام 2016، والتي كانت ذات طابع تنافسي ومفتقر للتحضير، لم تعمل على تقسيم هذه المؤسسة وجعلها تخضع لإدارة ضعيفة ودون قيادة مركزية فحسب، بل أيضا أضعفت اقتصاد البلد وقدرة البنك على التحكم المالي. وتتضاءل الودائع النقدية للبنك المركزي، مع انخفاض الدخل الرئيسي للحكومة بعد تعليق صادرات المواد الهيدروكربونية (التي تشكل 40 في المائة من الإيرادات الحكومية) وفقدان التمويل الأجنبي من المانحين الدوليين. ومن هنا، أصبح من الصعب، بل من المستحيل في الغالب، على الدولة دفع الرواتب بصورة متعاظمة. وهذا الأمر يؤثر على ما يقدر بثلث السكان. نتيجة لهذه العوامل وعوامل أخرى، شهد الريال اليمني انخفاضا في القيمة ومعدل تضخم مرتفع، وفقد أكثر من 75 في المائة من قيمته منذ عام 2015.

وفضلا عن ذلك، فإن التدمير الممنهج للصناعة والبنية التحتية الزراعية في البلاد من قبل التحالف الذي تقوده السعودية لم يقلل من الدخل المالي للعمال فحسب، بل قلّص أيضاً سوق العمل وأوقف الإنتاج المحلي للسلع. أضف إلى ذلك أن الميليشيات الحوثية متورطة في تحويل المساعدات الإنسانية إلى مبيعات في السوق السوداء. تقترن هذه الديناميات باقتصاد حربي مزدهر يكسب فيه الفاعلون الجدد مبالغ كبيرة من المال. ومن هنا، فإن إنهاء الحرب الدائرة لن يكون موضوع اهتمام لدى هؤلاء الفاعلين.

---

2 أجريت الدراسة المسحية من طرف المركز اليمني لقياس الرأي العام في فبراير ومارس من العام 2017. واستهدف هذا المسح، الممول من الاتحاد الأوروبي، 4000 مبحوث (50 بالمائة منهم من النساء) وشمل كل الجمهورية عدا صعدة وسقطرى. عكس البحث التنوع السكاني في اليمن بين الريف والحضر، ومن هنا، فقد أجريت 68 بالمائة من المقابلات في مناطق الأرياف. وقد عملت إحدى كاتبتي هذا التقرير، ماري كرستين هاينزه، مستشارة للمركز اليمني لقياس الرأي العام في إطار هذا المشروع.

لقد أدى فقدان الوظائف وانخفاض قيمة العملة اليمنية وعدم قدرة الحكومة المعترف بها دوليا على دفع رواتب موظفي الحكومة (بمن فيهم المعلمون وموظفو الجامعات والأطباء والممرضون والممرضات) إلى الكارثة الإنسانية التي يواجهها اليمن في هذه المرحلة. ومن المعلوم أن الغذاء متاح في الأسواق اليمنية، لكن الناس لم تعد قادرة على شرائه. ومن هنا، فإن معالجة المشاكل المتعلقة بإدارة البنك المركزي، واستقرار الريال اليمني، ودعم الاقتصاد اليمني كلها أمور تقع في صلب متطلبات السلام في البلد.

السياسات

متطلبات السلام الأكثر إلحاحًا في المجال الساسي ذات ثلاثة أبعاد: اتفاق سلام في إطار عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة مع إدراج أطراف أخرى ضمن عملية إضافية، واستعادة فاعلية مؤسسات الدولة، والأخذ بعين الاعتبار المستويات المحلية عند صنع السياسات.

إن عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، في حال نجاحها، ستؤدي على الأرجح إلى شكل من أشكال الحكومة الانتقالية التي ينبغي أن تضم ممثلين عن جميع الأطراف الرئيسية المنخرطة في الصراع. وحتى تنجح هذه العملية، فإنها تتطلب أكثر من مجرد قبول الطرفين اللذين تشملهما حاليا العملية التي تقودها الأمم المتحدة. وهذا يعني أن إدراج الفاعلين الآخرين من ذوي الصلة على الأرض، ولا سيما ممثلي الجنوب، أمر أساسي. ومن هنا، فإن عملية سياسية إضافية يكون من شأنها مساعدة الحراك الجنوبي المنقسم على ذاته كي يتوصل إلى اتفاق بخصوص أهدافه وممثليه ليتم الانخراط ضمن عملية اتفاق سلام أوسع – هي أمر جوهري ومهم.

إن إعادة تشغيل مؤسسات الدولة التي من شأنها أن توفر للمواطنين الخدمات الملحة والتي هم في مسيس الحاجة لها، بما في ذلك المياه والصحة والتعليم والأمن، وبالتالي إعادة الثقة في الدولة، هو من متطلبات السلام ذات الأهمية والصلة. وهو الأمر الذي يتطلب عملية بناء للدولة في المستويين الوطني والمحلي. فالمجالس المحلية التي استحدثت وفقا لقانون السلطة المحلية في العام 2000 مكلفة وفقا لنص القانون بتحديد احتياجات المجتمع وضمان توفير الخدمات. ومنذ بداية الحرب في العام 2014 لم تعد هذه المجالس المحلية في وضع تنفيذ هذه الوظيفة المناطة بها، ويرجع الأمر بصورة محددة إلى افتقارها إلى التمويل. ومن هنا، يعمد الفاعلون غير الدولة إلى سد هذه الفجوة، وذلك لا يعني أنهم يسعون إلى بناء للدولة، وإنما يفعلون ذلك طمعا في ترسيخ شرعيتهم في الوقت الذي يستفيدون فيه من اقتصاد الحرب. في إطار مسار بناء الدولة يجب تعزيز قدرات المجالس المحلية على تنفيذ مسؤولياتها، وإن اقتضى الأمر إدراج أنشطة الجهات الفاعلة غير الحكومية لتكون تحت سلطة الدولة والقانون. وإلى ذلك، يجب أن تضمن آليات المراقبة الالتزام عند تقديم الخدمات بمبادئ الحكم الرشيد.

أمّا على المستوى الوطني، فإن أحد متطلبات السلام في المستقبل على المدى المتوسط والبعيد يتلخص في تشكيل نظام سياسي يمثل بشكل متساو وعادل المناطق أو الأقاليم المختلفة من البلاد. وشرط تحقق ذلك يتمثل في إيجاد حل لمسألة الكيفية التي بها تُنظم العلاقة بين الأقاليم والحكومة المركزية. لقد تم الاتفاق في أعمال الحوار الوطني على أن الفدرالية تعد الصيغة المستقبلية للدولة اليمنية؛ ومع ذلك، فإن شكل المناطق وعددها قد يكون بحاجة إلى إعادة تفاوض، وكذلك الأمر بالنسبة للعلاقة بين الحكومة المركزية والأقاليم. سيتطلب كل هذا دستوراً تدعمه جميع الأقاليم وجميع الفاعلين اليمنيين.

الثقافة والمجتمع

على المستوى الوطني قسّم الصراع المجتمع اليمني بصورة ليس لها مثيل في السابق. فقد عمّق النزاع المسلح الانقسام المناطقي الموجود مسبقا. وكان من شأن الصراع أن مزق النسيج الاجتماعي اليمني وأحدث شرخا في التماسك المجتمعي. وفي ظل تكريس الجماعات المتطرفة للغة طائفية واستخدامها المساجد كمنابر لنشر الايديولوجيات وتحشيد المقاتلين، تعمّق الصراع الذي خلق انقسامات طائفية ذات طابع جديد. وهذا الأمر يعقّد عملية إيجاد إجماع وطني؛ فالصراع قد قوّض الثقة بين المجموعات الاجتماعية المتعددة والهويات المناطقية المختلفة. ومن هنا، فإن من متطلبات السلام على المدى البعيد تشييد هوية يمنية ذات طابع إجماعي بحيث يكون من شأن المناطق اليمنية المختلفة الاتصال بها والإحالة عليها، مع الاعتراف بالتنوع وقيمته في المجتمع اليمني. وفي المدى القصير، يدخل تحت هذه المتطلبات، التي تحتاج إلى مناقشة، اتخاذ إجراءات بناء ثقة وتعاون في المستوى المحلي والاقليمي، مع تطبيق عدالة انتقالية (بصورة يتم فيها مناقشة حدود تلك العدالة الانتقالية، وتعريفها، وانطباقها على السياق اليمني).

على المستوى المحلي، تعتبر الاختلافات الدينية سببًا أقل للنزاع من الاختلافات السياسية وعوامل أخرى كعدم توفر الغذاء والوقود والدواء والمال. يساهم عدم توفر الخدمات الحكومية والمنازعات المستمرة على الأرض وغياب فرص العمل في إحداث النزاعات داخل العائلات وفي إطار الأحياء. إن غياب الفرص وتجربة الحرب قد أديا إلى مشكلات وصدمات نفسية. وعلاوة على ذلك، أدى العنف المستمر إلى نزاعات دموية بين القبائل، الأمر الذي تنتجت عنه نزاعات دموية تدوم على مدى عقود. وفي هذا الصدد، فإن تدابير منع نشوب الصراعات وحلها على المستوى المحلي تقع في صميم متطلبات السلام. ويدخل تحت ذلك أيضا ضرورة إيجاد تدابير للتعامل مع الصدمات والرضوض النفسية التي مرت بها الأسر وما زالت تعاني منها نتيجة للحرب.

الأمن والعدالة

تختلف الحالة الأمنية في اليمن من منطقة إلى أخرى. فبعض المناطق يتراوح فيها الحال بين القليل من القتال أو انعدامه بالمطلق، في حين أن مناطق أخرى تتعرض للقصف الجوي المنتظم، وتشهد بعض المناطق صراعا بريا عنيفا. مؤسسات العدل والأمن ممزقة ويختلف وضعها من حيث القدرة التشغيلية من منطقة إلى أخرى، وولاؤها موزع على مجموعات مختلفة: الجماعة الحوثية، وحزب المؤتمر الشعبي العام، والحكومة المعترف بها دوليا، والمليشيات، والقبائل، وأحزاب وقوى سياسية تنتمي إلى المجلس الانتقالي الجنوبي. ونتيجة لذلك، فإن الأمن والعدالة يُوفران من أطراف فاعلة مختلفة تنتمي للدولة أومن خارجها. وفي هذه الأثناء، فإن القانون نادرا ما يُفرض. وبالإضافة إلى حالة انعدام الأمن التي تسببت في حدوثها الحرب، فإن السكان في اليمن باتوا عرضة لأعمال إجرامية يرتكبها عصابات، ومتطرفون، وعناصر في قوات الجيش، وهاربون من السجون.

ومع أن آليات حل الصراع في اليمن تعتمد تقليديا على الدولة وفاعلين من خارج الدولة، فإن مؤسسات الأمن والعدالة باتت في الوقت الراهن غير قادرة على تنفيذ التزاماتها في معالجة وحل الصراعات والجرائم. وتتجلى التحديات في المستوى المحلي في غياب التعاون والتنسيق بين المجموعات والمؤسسات المختلفة (سواء كانت تنتمي إلى الدولة أو من خارجها) وكذلك بين المناطق المختلفة. وفي ظل التصرف الاعتباطي العشوائي لمؤسسات العدالة والأمن، فالمجرمون لا يلاحقون بشكل ممنهج. ومن هنا، فإن بناء قدرات هذه المؤسسات (خصوصا أقسام الشرطة والمحاكم المحلية)، وإيجاد حلول لإعادة انتشار المجموعات المسلحة غير الرسمية هو أمر من ضمن متطلبات السلام البالغة الأهمية.

التعليم

لقد ظل ضمان توفر تعليم ذي جودة لكل الفتيات والفتيان في اليمن أمرا إشكاليا. ومع ذلك، فقد شهد العقدان الأخيران السابقان للحرب ارتفاعا مطردا في عدد المسجلين للتعليم وفي عدد من يستطيعون القراءة والكتابة، مع انخفاض في معدلات التسرب، وفي فجوات الفرق بين الريف والحضر وبين الذكور والإناث. غير أن هذه المكتسبات قد آلت إلى زوال ما جعل جيل بكامله يتأثر بصورة بالغة بسبب انهيار التعليم: خمسة ملايين من الأطفال البالغين سن الدراسة لا يذهبون إلى المدارس في الوقت الراهن.

إن نظاما تعليميا فاعلا هو أمر ذو أهمية عملية لإحلال السلام ولدعم جهود إعادة الإعمار في المستقبل. وهذا يجعل التعليم متطلبا من متطلبات السلام. وبعد أربعة أعوام من الحرب أخذ القطاع التعليم – الذي يتضمن التعليم الأساسي والثانوي والتعليم العالي والتقني – في الانهيار نتيجة لتداعي البنية التحتية ولتردي الوضع الاقتصادي والأمني. ومنذ بداية الحرب، تعرضت 2500 مدرسة للتدمير الشامل أو الجزئي، وتحولت إلى ملاجئ للأشخاص النازحين أو استخدمت لتخزين السلاح من قبل بعض أطراف الصراع.

ومنذ بداية أزمة المرتبات في اكتوبر 2016 ظل 130,000 مدرس ومدرِّسة لا يستلمون رواتبهم إلا بصورة متقطعة أو لا يستلمونها بصورة مطلقة، وهو الأمر الذي دفعهم لترك مهنة التدريس بحثا عن مصادر دخل أكثر أمنا. أما أطفال النازحين، فهم لا يستطيعون الذهاب إلى المدارس في المناطق التي هربوا إليها؛ فالمدارس الحكومية لا تقبلهم والمدارس الخاصة غالية الأجور. وعلاوة على ذلك، يسهم الوضع الأمني العام في إبقاء الأطفال خارج المدارس؛ فأولياء الأمور يخشون أن يصاب أطفالهم بأذى حال كونهم في الطريق أو وهم في المدارس. هذا؛ بالإضافة إلى أن المدارس قد تحولت إلى ثكنات أو منطلقات للمليشيات، وهو ما يجعل الأطفال عرضة للخطر. وأخيرا، فالحالة الاقتصادية المتردية لدى الأسر اليمنية تجبر كثيرين من الأطفال على التسرب من المدرسة من أجل العمل حتى يسهموا في رفد أسرهم بدخل مالي. وفي وجه هذه العوائق، فإن عدم انهيار التعليم بصورة كلية يرجع إلى جهود الآباء والأمهات، ومجالس أولياء الأمور، ومجالس المعلمين، والقطاع الخاص، والمجالس المحلية، وغيرها من المبادرات المحلية الأخرى. أيضا عند النظر إلى جهود بناء السلام، فإن هذه النجاحات تظهر أهمية الدور الذي يضطلع به المجتمع وتظهر أيضا حجم الامكانات الكامنة في المشاركة المجتمعية عند إيجاد الحلول لقضايا تمس الجميع. ومع ذلك، فإن نظاما تعليميا فاعلا لا يمكن أن يجد طريقه إلى حيز التنفيذ في عملية من الأدنى إلى الأعلى. ومن هنا فلابد، في مرحلة ما بعد الصراع، من تخصيص استثمار هائل في مجال التعليم الابتدائي والثانوي في اليمن بوصفه قاعدة لما بعده من مراحل التعليم، وهذا الأمر ذو أهمية كبيرة لحصول اليمن على فرصة لاستقرار طويل المدى وتطور اقتصادي مطرد.

لقد ظل التعليم المهني والفني ضعيفا في اليمن. ومع ذلك، فعند الخوض في جهود إعادة الإعمار الكبيرة والضرورية، وعند السعي إلى خلق فرص عمل للشباب اليمني بوصف ذلك ضروريا للاستقرار، فإن تقديم تعليم مهني وتدريب فني هو أمر لابد أن يكون من الأولويات، وخصوصا في مجالات تتصل بمرحلة إعادة الإعمار اللاحقة للصراع؛ على سبيل المثال مجال الإنشاءات، والهندسة الكهربائية، والزراعة، والإدارة العامة.

في مجال التعليم العالي أسهمت عوامل معينة في التأثير السلبي على جودة التعليم وعلى عدد الطلاب المسجلين في هذا المساق، ومن تلك العوامل: عدم دفع المرتبات لموظفي الجامعات وأساتذتها، والوضع الاقتصادي للكثير من الطلاب، وعزلة اليمن من السفر الدولي. إن العزلة الأكاديمية على اليمنيين ينبغي أن تتجاوز وذلك من أجل حصول النخب اليمنية على تعليم ذي جودة؛ فهؤلاء هم من سيشكل مستقبل البلد وستكون أدوارهم جوهرية لبناء السلام في مرحلة عملية إعادة الإعمار اللاحقة للصراع. ومن هنا، فلا بد من دعم مشاريع التعاون الأكاديمي بين المؤسسات البحثية الدولية واليمنية، ولا بد من تقديم منح دراسية خارجية بصورة أكثر لليمنيين من ذوي العقول اللامعة.

البيئة

ظل الصراع على موارد المياه المستنفدة قائما طيلة عقود من تاريخ اليمن، غير أن تأثيرات التغير المناخي في مجال المياه قد أضحت محسوسة بصورة أكبر؛ وهو الأمر الذي يضرم الصراع الموجود ويزيد من سوء الحالة الإنسانية الكارثية. ومن هنا، فمعالجة قضايا البيئة هو متطلب من متطلبات السلام في اليمن.

إن الصراع الراهن وتأثير التغير المناخي قد أنتجا تسريعا في استنفاد المياه، وتسببا في الفيضانات والجفاف، وفي تغير أنماط هطول الأمطار، كما أديا إلى حدوث عواصف كثيفة وكثيرة المعاودة، وأحدثا استنفادا في مخزون الأسماك. في بلد يعيش معظم سكانه، 75 بالمائة، في المناطق الريفية، ويعتمدون على الزراعة والصيد- يعمل 32 في المائة من إجمالي السكان في مجال الزراعة- ، فإن تأثيرات التغير المناخي مدمرة لأسباب عيش عدد كبير من اليمنيين. إن من شأن قلة هطول الأمطار والمناخ الأكثر سخونة وجفافا أن يؤديا إلى فترات نمو زراعي أقصر وإلى محاصيل أقل، وهو ما سيجعل السكان غير قادرين على تخزين الطعام لفترات جافة وغير منتجة. وهذا يعني انعدام الأمن الغذائي. أما المناطق الأكثر هطولا للأمطار، فإنها ستشهد كثافة في العواصف شبه الموسمية وفي الفيضانات، وقد تسببت من قبل في خسائر فادحة في المناطق الساحلية في جنوب شرق اليمن. وإن من شأن التنافس على الموارد الطبيعية المتناقصة أن يزيد من حدة الصراعات الموجودة.

ليس لدى الحكومة المعترف بها دوليا إطار سياسات ملائمة ولا القدرة على اتخاذ إجراءات يكون من شأنها التخفيف من تأثيرات التغير المناخي. وعوضا عن ذلك تستمر الحكومة وأطراف الصراع الأخرى في تسيس الموارد الطبيعية. وقد سبق أن استخدمت بعض الأطراف الماء كسلاح في الصراع؛ فقد دمرت خزانات المياه، وقطعت الطرق إلى الآبار، وأوقفت ناقلات المياه. وظلت الأرض الزراعية هدفا من أهداف الغارات الجوية ذات الآثار الدرامية في بلد ليس فيها إلا مساحة 3.57 أرضا صالحة للزراعة. في غالب الأحيان توضع القضايا البيئية في أسفل سلم الحسابات في سياقات الصراعات في مناطق مختلفة من العالم، أما في اليمن فإن هذه المخاوف سيكون لها تأثير مستمر في زعزعة الاستقرار في البلد طيلة عقود قادمة. ومن هنا، فالإجراءات التي ستتخذ بهذا الصدد ستكون مهمة جدا لمستقبل البلد. ولا بد لهذه الإجراءات والسياسات من أن تأخذ في الحسبان الاهتمام الخاص الذي ينبغي إيلاؤه للموقع اليمني الوحيد المصنف ضمن التراث الطبيعي العالمي، وهو جزيرة سقطرى.

الفاعلون وإسهامهم في متطلبات السلام

المجتمع المدني

لدى المجتمع المدني اليمني تاريخ طويل، وتنحسر أنشطته وتمتد بالتوازي مع تطور النظام السياسي. في السياق اليمني يفهم المجتمع المدني بوصفه فضاء بين الحكومة والأحزاب السياسية من جهة، والمنظمات الاجتماعية كالقبائل والمجتمع الواسع من جهة أخرى. وهو عبارة عن منظمات ومؤسسات خيرية مدعومة خارجيا، وتقوم على التبرعات أو على العمل الطوعي، غير أنها في العادة لا تتبنى أجندات دينية. تكاثرت منظمات المجتمع المدني منذ العام 2011 وأصبحت منشغلة بالعملية الانتقالية في البلد.

إن النشاط المدني في ظل الصراع الدائر بات مهددا بصورة شديدة، وهو في الأثناء يعاني من تقلص في كل أرجاء البلد. وعلى وجه الخصوص يتعرض الناشطون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون لأعمال خطف، واعتقالات، وتحرش، ومصادرة للتمويل، وإغلاق للحسابات، ورفض منح تراخيص إجراء مشاريع. بل أكثر من ذلك صعّب المشرفون الحوثيون على المنظمات القيام بعملها بصورة مستقلة. وأما في المناطق التي لا يسيطر عليها الحوثيون، فيشعر الناشطون فيها بالتهديد من الجماعات المتطرفة، ومن المليشيات، ومن القوات الأمنية المنشأة حديثا كالحزام الأمني.

إن منظمات المجتمع المدني مهمة لاستقرار البلد. فقد ملأت الفجوات التي تركتها الدولة الممزقة، ولا سيما فيما يختص بتقديم الخدمات وبمعالجة موضوع الأزمة الإنسانية. كثير من منظمات المجتمع المدني النشطة حاليا في اليمن تركز اهتمامها على العمل الإنساني. وبالمقارنة مع القبائل والمليشيات، فإن من شأن منظمات المجتمع المدني أن تعمل كجسر بين المجتمع والدولة بطريقة تقوي الدولة وسيادة القانون. وفضلا عن ذلك، فإن المجتمع المدني لديه بصماته في المستوى المحلي، أكثر بكثير من المراقبين الوطنيين (ناهيك عن المستوى الدولي)، وبالتالي فهو قادر على فهم ومعالجة الديناميات الناشئة التي قد تهدد السلام. إن مساهمة المجتمع المدني في متطلبات السلام المذكورة أعلاه ستكون أساسية. ولهذه الغاية، سيتطلب المجتمع المدني بناء القدرات وكذلك الحصول على التمويل.

النساء

النساء من بين الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع اليمني. وتحدد منظومة القيم الاجتماعية دور المرأة في المجال الخاص، فمن شأنها بصورة أساسية أن تؤدي الأعمال المنزلية وأن تربي الأطفال. في اليمن تعتبر الفجوة بين الجنسين في المشاركة السياسية، والصحة، والتعليم، وسوق العمل كبيرة. واليمن بشكل مطرد تحتل درجة تقع بين أدنى المستويات العالمية في مؤشر المساواة بين الجنسين.

تعد النساء بعد الأطفال المجموعة الثانية الأكثر تأثراً بالحرب. لأن الرجال، الذين هم كاسبو الرزق التقليديون، يفقدون وظائفهم ودخلهم، أو يقاتلون في الخطوط الأمامية، أو ينهارون نتيجة الصدمات النفسية والاكتئاب، فإن النساء غالبا ما يتحملن وحدهن مسؤولية رعاية أسرهن. ومع ذلك، فإن الأسرة التي تتولى أمرها إمرأة تكافح من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية. لم ترغم الحرب المرأة على توليد دخل والبحث عن الوظيفة وحسب، بل دفعتها خارج حدود مسؤولياتها المحددة تقليديا في فضاء معين (كثيرات من النساء ينشطن في مجال العمل الإنساني). وفي حين ترى بعض النساء في ذلك تمكينا لهن، فإن أخريات كثيرات يجدن في السعي إلى توفير دخل إلى جانب جهودهن في الأعمال المنزلية، التي هي مهمتهن الأصلية، حملا كبيرا. وبالنسبة لكثيرات من الشابات، فإن هذه التطورات لا تعني إلا نهاية لتعليمهن. ومع تزايد الفقر والصدمات النفسية وموجات الاكتئاب التي يعاني منها الرجال، تلجأ النساء للعمل خارج البيت دون حماية الذكور، وهو ما يعني تعرضهن في المجال العام للعنف على أساس اختلاف النوع الاجتماعي، وكذلك يتزايد الأمر نفسه في الفضاء الخاص، بما في ذلك الزواج المبكر.

في السنتين الأخيرتين تعرضت العديد من الدراسات لدور المرأة في منع الصراع وفي إيجاد الحلول وبناء السلام. وكل تلك الدراسات تؤكد على أن المرأة تلعب الدور المحوري في المستويات المحلية. ويرجع ذلك إلى تدخل المرأة القوي في جهود الإغاثة الإنسانية، وهي جهود تعد عند اليمنيين من ضمن الإسهامات المهمة لبناء السلام؛ فالفقر هو وقود الصراع ومحركه. ويرجع ذلك أيضا إلى أن النساء في نظر الرجال أقل تهديدا فيما يخص المسائل السياسية. ومن هنا، فقد نجحت النساء في التوسط بخصوص صراعات قبلية في المستوى المحلي واستطعن تجاوز الانقسامات السياسية عند سعيهن لتحقيق الأهداف الإنسانية كالعناية بأسرى الحرب على سبيل المثال. وقد أسهمن إيجابيا بصدد التماسك الاجتماعي أكثر من أية قوة أخرى في البلد. ومن هنا، فإن النساء يجب أن يكنّ في صلب التدابير الرامية إلى بناء السلام ومنع الصراع.

الإعلام

تحوّل المشهد الإعلامي اليمني في العشر السنوات الأخيرة تحولا ذا دلالات مهمة. والحق أن اليمن لم تشهد ظهور إعلام مستقل حقيقي على الاطلاق. قبل العام 2011 كان التلفاز والإذاعة تحت سيطرة حصرية لحزب المؤتمر الشعبي العام الذي كان يدير الدولة، هذا مع العلم أنه كان من المسموح به للأحزاب السياسية أن تملك صحفا. ومع ازدياد حدة التوتر بين أركان نظام الحكم، عمدت النخب ذات الصلة إلى تمويل بعض الصحف التي أخذت ظاهريا طابعا مستقلا، مع أنها في حقيقة الأمر ذات انتماءات حزبية سياسية. وفي الفترة الانتقالية التي أعقبت التوقيع على المبادرة الخليجية، شهدت البلد ظهور كثرة من القنوات الفضائية والاذاعات والمواقع الإعلامية الإلكترونية والصحف المطبوعة والإلكترونية. ومع ذلك، وبسبب

انعدام مصادر التمويل المستقل وغياب المعايير المهنية، فإن الصحافة ذات الجودة المستقلة لم تكن حتى الوقت الراهن بقادرة على التطور.

حوَّل الصراعُ الدائر الإعلامَ في اليمن إلى آلةٍ دعاية تنافسية أسهمتْ بدورها في تعميق خطوط الصدع وفي تصعيد العنف. تراجعت حرية الصحافة بشكل كبير في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون؛ فقد زُوِدت وسائلُ الإعلام بمشرفين حوثيين تكمن مهمتهم في ضمان أن تكون التغطية الإعلامية مطابقة لخط الجماعة. أُجبِرت الوسائل الإخبارية التي لا تتوافق مع التوجيهات الحوثية على الإغلاق أو على المغادرة وإعادة فتحها في مكان آخر. وفي الوقت ذاته تعرض صحفيون آخرون للسجن والتعذيب من طرف الحوثيين. استأنفت معظم هذه الوسائل الإعلامية عملها من مأرب، حيث باتت تتلقى دعماً حكومياً وسعودياً محدوداً. ومع ذلك، فإن هذا الدعم لا يكفي لتمكين وسائل الإعلام من تطوير المعايير المهنية. وفي عدن، تعد درجة الحرية الإعلامية أعلى من تلك التي في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ومع ذلك، فإن الجماعات الراديكالية القومية والدينية تحد من حرية التعبير . وفي هذا الإطار، فإن مناقشة استقلال الجنوب أو تناول القيم الدينية خطوط حمراء واضحة.

تتمتع وسائل الإعلام بإمكانات كبيرة للإسهام بشكل جوهري في بناء السلام. لكن، من أجل لعب هذا الدور، فإن المؤسسات الإعلامية اليمنية بحاجة إلى دعم كبير. ويجب أن يسمح هذا الدعم لشركات الإعلام المستقلة بالتطور وأن يمكِّن الصحفيين الأفراد من كتابة تقاريرهم الإخبارية وفقاً للمعايير المهنية وبطريقة مستقلة يتم بناؤها والتوافق عليها. ومن خلال صحافة السلام، بما ينبغي أن تتحلى به من قدرة رقابية، يمكن لوسائل الإعلام المساهمة في بناء السلام وبناء الدولة؛ وذلك عن طريق السماح لها بمراقبة العمليات والمسارات السياسية المختلفة. وسيكون من شأن هذه الوسائل أيضا المساهمة في تعليم المواطنين وتثقيفهم سياسيا. وهذا سيتطلب دعما ماليا مستمرا لوسائل الإعلام هذه بما من شأنه أن يمكنها من العمل بشكل مستقل عن مصادر التمويل ذات الولاء والانتماء السياسي.

الشباب

يشكل الشباب اليمني نسبة كبيرة من السكان، وتبلغ أعمار الثلثين منهم أقل من 24 سنة. كان الشباب في المقام الأول هم من قاد الاحتجاجات في بداياتها ضد نظام صالح في عام 2011. وقد دفعهم إلى ذلك ارتفاع معدلات البطالة في أوساطهم والفساد الحكومي. وعلى الرغم من ارتفاع التعليم، من الناحيتين الكيفية والكمية، في العقود التي سبقت 'الربيع العربي'، فإن الفرص لم تتح أمام الشباب. ولهذا السبب تزايدت حدة الاحباط في أوساط العديد من الشباب اليمني. لقد طمح الشباب في أن يحضوا من خلال مشاركتهم السياسية بالوصول إلى فرص سياسية واقتصادية. غير أن تلك الآمال والطموحات لم تتحقق حتى الآن.

إن الحرب الدائرة كارثية وحمل باهض يقع على كاهل الشباب. وتدهور الوضع الاقتصادي جعل نشاط الشباب صعب للغاية، وهكذا أصبح الشباب أنفسهم يشعرون بالخواء والكآبة. لقد أصبح الشباب يجدون أهاليهم غير قادرين على جلب الرزق لهم ولإخوانهم وأخواتهم، وهو ما أجبر هؤلاء الشباب على الانخراط في المساهمة من أجل تحسين دخل الأسر، ومن هنا أصبحوا غير قادرين على إكمال تعليمهم المتقدم والعالي. ومع تدمير مباني المدارس وبعض الجامعات في فورة الصراع بالإضافة إلى توقف رواتب المعلمين والمعلمات وأساتذة الجامعات في السنتين الأخيرتين، أصبح النظام التعليمي في اليمن في حالة ضعيفة جدا. وهذا يعني أن اليمن تخسر إمكانات جيل كامل مما سيؤثر على مستقبل البلد طيلة عقود قادمة. وبالإضافة إلى الأخطار المادية للحرب تقود البطالة وانعدام فرص التعليم كثيرين من الشباب إلى الوقوع تحت وطأة المشكلات النفسية والاكتئاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انعدام فرص العمل وانسداد أفق الأمل في مستقبل أفضل قد قادا الشباب إلى أن يلتحقوا بالمليشيات وبالمجموعات الإجرامية. ولذلك، فإن الشباب بحاجة إلى تدريب وإلى فرص تعليمية ضمن برامج في البلد أو ضمن منح في الخارج.

لدى الشباب اليمني رغبة جامحة في أن يسهموا في مساعي التنمية والاستقرار، وتظهر الدراسات أن العديد منهم يطمحون في العمل في مجال التعليم والبيئة بصورة خاصة. وفي الوقت الذي ينظر فيه إلى الشباب على أنهم من يسعر نار الصراع نتيجة مشاركتهم مع المجموعات المسلحة، فإنهم أيضا فاعلون معتبرون في مجال المجتمع المدني. في العديد من المدن يسهم الشباب بصورة إيجابية في تنمية المجتمع من خلال أنشطتهم المتصلة بحفظ الأمن، ومن خلال مساعداتهم في رفد المرافق والبنى التعليمية من أجل أن تستمر في العمل. وإلى ذلك يسهم الشباب بفعالية في تنظيم الأنشطة الثقافية. وتأسيسا على ذلك، فإن الشباب يستطيعون أن يلعبوا دورا محوريا في مساعي بناء السلام ومنع الصراع في المجتمعات المحلية.

القطاع الخاص

إلى جانب قطاعي النفط والغاز، وهما عاملان مهمان في الاقتصاد اليمني، يأتي القطاع الخاص بوصفه فاعلا نشطا في الحقول الآتية: البناء والإعمار، والتجارة، والماء، والكهرباء (بما في ذلك نشاط التجارة والعمل في مجال الطاقات البديلة المزدهر حديثا نتيجة للحرب)، والزراعة، والصيد، والتصنيع (التبغ، والنسيج، والمواد الغذائية، والإسمنت)، والمعادن. مجتمع التجارة في اليمن محلي وإقليمي ودولي؛ فبعض الأعمال التجارية الكبيرة في البلد يديرها يمنيون يقيمون خارج اليمن ولهم أيضا أعمال تجارية في بلدان مجاورة كالسعودية والأردن ودول الخليج. ينتمي ملّاك هذه الأعمال التجارية، في الغالب، إلى أسر مترابطة بعلاقات تحالف تتجاوز حدود البلدان.

كانت اليمن في السابق خاضعة لشبكة المحسوبية التابعة لصالح، أما بعد العام 2011 فقد بدأ بعض الفاعلين الجدد يظهرون في مشهد القطاع الخاص في البلد، وزاد هذا الأمر بصورة خاصة منذ بداية الحرب في العامين 2014 و2015. ومنذ ذلك الوقت شهدت اليمن انتفاضة ذات أهمية في القطاع الخاص. توقف إنتاج النفط والغاز كليا لمدة ثلاث سنوات تقريبا – مما قلل بشكل كبير من قدرات الإنفاق الحكومية – واستؤنف الانتاج بشكل بطيء ومبدئي جدا في العام 2018. أما الصناعات التحويلية، فقد تعرضت لضربات جوية وجهتها قوات التحالف بقيادة السعودية، وأحيانا يجد ملاكها أنهم مضطرون لإيقافها لأسباب أخرى (على سبيل المثال، عدم القدرة على الوصول إلى القروض اللازمة أو تلقي / إرسال الأموال من / إلى الخارج)، وبالتالي يضطر القائمون عليها إلى تسريح العمال. وقد تمكنت شركات أخرى، ولا سيما أكبر من تلك السابق ذكرها، من البقاء في مجال الأعمال، ولكنها واجهت مشاكل كبيرة في معاملاتها. وعلاوة على ذلك، أدت الحرب إلى ظهور اقتصاد حرب مزدهر، لا سيما تهريب جميع أنواع البضائع عبر الخطوط الأمامية.

بما يكتنز القطاع الخاص من إمكانات خلق فرص عمل جديدة لليمنيين الفقراء، فإنه يمكن لهذا القطاع أن يلعب دورا محوريا في تحقيق الاستقرار في اليمن. لقد كان هذا القطاع نشطا في معالجة الأزمة الإنسانية في البلاد، وذلك من خلال مساهمته المهمة في توفير المواد الغذائية والأدوية وكذلك في تمويل أنشطة المجتمع المدني والأنشطة التعليمية. يستطيع القطاع الخاص، بالتعاون مع قطاع الزراعة، الإسهام في توفير التدريب المهني والفني، وفي مساعدة المزارعين من أجل تطوير تقنيات السقي، كما أن من شأنه أن يسهم في تطوير آليات مواكبة لتحديات التغير المناخي.

الخاتمة

قدم هذا التقرير إطلالة على الوضع الراهن في اليمن عن طريق النظر إلى البنى الاجتماعية، وديناميات الصراع الراهن، ودور مؤسسات الدولة وأوضاعها، والعوامل الخارجية المؤثرة. علاوة على ذلك، تناول التقرير بالتفصيل متطلبات السلام المتعلقة بالاقتصاد، والسياسات، والثقافة، والمجتمع، وكذلك تلك المتعلقة بالأمن والعدالة. وتطرق التقرير في نظرة سريعة للتحديات والقدرات لدى خمس مجموعات فاعلة وذلك من أجل بحث احتياجاتها. وتلك المجموعات الخمس هي: المجتمع المدني، والنساء، والشباب، والإعلام، والقطاع الخاص. وستُبحَث هذه المجموعات الفاعلة الخمس بصورة أكثر تركيزا في إطار الدراسات القصيرة التي سيطورها بالتشارك باحثون يمنيون ودوليون خلال العام 2019. وسيتعرض الباحثون في تلك الدراسات للكيفية التي أثرت بها الحرب على المجموعات الخمس الفاعلة ولقدراتها، وذلك من أجل تناول متطلبات السلام في اليمن.

مراجع مختارة

Alderish, Ahmed and Mohamed al-Eryani (1999): 'Assessing the vulnerability of the water resources of Yemen to climate change', in: *Climate Research* 12, pp. 85–89.

Alwazir, Atiaf (2016): 'Yemen's enduring resistance. Youth between politics and informal mobilization', in: *Mediterranean Politics* 21/1, pp. 170–191. Available at https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/13629395.2015.1081446 (30.12.2018).

Alwazir, Atiaf (2013): *Yemen's Independent Youth and Their Role in the National Dialogue Conference. Triggering a Change in Political Culture,* SWP Comment 2013/C 23. Available at https://www.swp-berlin.org/en/publication/yemens-independent-youth/ (30.12.2018).

Battagalia, Silvia (2017): 'Yemen. "Nobody is listening to us"', in: *Index* 42/2, pp. 70–72. Available at https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0306422017716032 (31.12.2018).

Battaglia, Laura (2018): *Yemen – Media Landscape*, European Journalism Centre. Available at https://medialandscapes.org/country/pdf/yemen (31.12.2018).

Bonnefoy, Laurent and Marine Poirier (2009): *Civil Society and Democratization in Yemen. Enhancing the Role of Intermediate Bodies.* Civil Society in West Asia Working Paper, Paris. Available at https://hal-sciencespo.archives-ouvertes.fr/hal-01066200/document (02.01.2019).

Brandt, Marieke (2018): *Tribes and Politics in Yemen. A History of the Huthi Conflict,* London.

Carapico, Sheila (1998): *Civil Society in Yemen. The Political Economy of Activism in Modern Arabia,* Cambridge.

Cavorta, Francesco & Vincent Durac (2010): 'Yemen', in: *Civil Society and Democratization in the Arab World. The Dynamics of Activism*, London, pp. 97–116.

Elayah, Moosa et. al (2017): *Yemen between the Impact of Climate Change and the Ongoing Saudi-Yemen War: A Real Tragedy*, Governance and Peace-building Center, Centre for International Development Issues Nijmegen and Radboud University. Available at https://www.kpsrl.org/sites/default/files/2018-03/a_real_tragedy%20%285%29.pdf (27.04.2019).

Al-Eryani, Aiman (2013): *Civil Society Organizations (CSOs) in Yemen. Achievements and Challenges.* Yemen Polling Center Policy Brief. Available at http://www.csfyemen.org/upfiles/csf-p7023.pdf (02.01.2019).

Gaston, Erica and Nadwa Al-Dawsari (2014): *Justice in Transition in Yemen. A Mapping of Local Justice Functioning in Ten Governorates,* USIP Report. Available at https://www.usip.org/sites/default/files/PW99_Justice-in-Transition-in-Yemen.pdf (30.12.2018).

Haddad, Saleem & Joshua Rogers (2012): *Moving Beyond Promises. Perceptions, Priorities and Participation of Youth in Yemen's Transition,* Saferworld Report. Available at https://www.saferworld.org.uk/resources/publications/693-moving-beyond-promises (30.12.2018).

Haidara, Mansour et. al (2011): 'Water scarcity and climate change adaptation for Yemen's vulnerable communities', in: *Local Environment* 16/5, pp. 473–488.

Heinze, Marie-Christine and Sophie Stevens (2018): *Women as Peacebuilders in Yemen*, SDD / YPC Report. Available at http://www.sddirect.org.uk/media/1571/sdd_yemenreport_full_v5.pdf (30.12.2018).

Heinze, Marie-Christine (ed.) (2018): *Yemen and the Search for Stability. Power, Politics and Society after the Arab Spring,* London.

Heinze, Marie-Christine and Hafez Albukari (2018): 'Yemen's war as seen from the local level', in: *Politics, Governance and Reconstruction in Yemen*, POMEPS Studies 29. Available at https://pomeps.org/2018/01/11/yemens-war-as-seen-from-the-local-level/ (30.12.2018).

Heinze, Marie-Christine and Marwa Baabad (2017): '*Women Nowadays Do Anything'. Women's Role in Conflict, Peace and Security in Yemen*, Saferworld / CARPO / YPC. Available at https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2017/06/Heinze-Baabbad-Women-nowadays-do-anythingupdate.pdf (30.12.2018).

Heinze, Marie-Christine (ed.) (2017): *Addressing Security Sector Reform in Yemen. Challenges and Opportunities for Intervention During and Post-Conflict,* CARPO Report 04. Available at https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2017/12/carpo_policy_report_04_2017.pdf (30.12.2018).

Heinze, Marie-Christine (2016): *Women's Role in Peace and Security in Yemen. Literature Review*, Saferworld / CARPO / YPC. Available at https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2016/12/Heinze-Womens-role-in-peace-and-security-in-Yemen-Literature-review.pdf (30.12.2018).

Human Rights Watch (2013): *A Life-Threatening Career. Attacks on Journalists under Yemen's New Government,* Human Rights Watch Report. Available at https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/yemen0913_ForUpload_3_0_0.pdf (31.12.2018).

International Crisis Group (2011): *Breaking Point? Yemen's Southern Question,* Report 114. Available at https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/breaking-point-yemen-s-southern-question (30.12.2018).

Kamaldien, Yazeed (2011): 'Pro and anti journalism in Yemen. The new Arab revolution', in: *Rhodes Journalism Review* 31, p. 29. Available at https://journals.co.za/docserver/fulltext/rujr/2011/31/rujr_n31_a21.pdf?expires=1544362690&id=id&accname=guest&checksum=5D82B294C5AC7CDBF8A29893683CAF37 (31.12.2018).

Kumetat, Dennis (2009): 'Climate change in the Persian Gulf – regional security, sustainability strategies and research needs', in: *CEIDIR's Review* 9. Available at http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.624.5582&rep=rep1&type=pdf (27.04.2019).

Mohammed, Salma and Rafat al-Akhali (2018): *Diaspora Bonds. Harnessing the Potential of Yemeni Returnees*, DeepRoot Consulting. Available at http://docs.wixstatic.com/ugd/df2b40_66e45d6442864afdbcea0639ea9bbed8.pdf (30.12.2018).

Muthana, Abdulghani (2014): 'Higher education challenges in Yemen: Discourses on English teacher education', in: *International Journal for Educational Development* 37, pp. 40–47.

Al Naami, Awfa and Soman Moodley (2016): *We Won't Wait. As War Ravages Yemen, Its Women Strive to Build Peace*, Oxfam / Saferworld. Available at http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/we-wont-wait-as-war-ravages-yemen-its-women-strive-to-build-peace-620182 (30.12.2018).

Nasser, Afrah (2017): 'The Yemen war, media, and propaganda', in: *Atlantic Council MENA Source*. Available at https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-yemen-war-media-and-propaganda (31.12.2018).

Noman, Helmi, Faris, Robert and John Kelly (2018): *The Yemen War Online. Propagation of Censored Content on Twitter,* Berkman Klein Center for Internet & Society at Harvard University. Research Publication 2. Available at https://poseidon01.ssrn.com/delivery.php?ID=133113085074064120097124077105026112006064056058069029104004030119110001112031127067098033019101022122010126092074081076100119059052014001081102123031067068123110058006051092097026106127087000101075010100090117092024103073019127103005002027091103025&EXT=pdf (31.12.2018).

Oxfam, CARE International and GenCap (2016): *From the Ground Up. Gender and Conflict Analysis in Yemen*. Available at http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/from-the-ground-up-genderand-conflict-analysis-in-yemen-620112 (30.12.2018).

Qasem, Ala (2017): 'Grasping for hope. Yemeni youth struggle for their future', in: *Politics, Governance, and Reconstruction in Yemen*, POMEPS Studies 29. Available at https://pomeps.org/2018/01/12/gasping-for-hope-yemeni-youth-struggle-for-their-future/ (30.12.2018).

Rethinking Yemen's Economy (2018): *Corruption in Yemen's War Economy,* RYE Policy Brief 9.

Rethinking Yemen's Economy (2018): *Generating New Employment Opportunities in Yemen*, RYE Policy Brief 8. Available at https://carpo-bonn.org/rethinking-yemens-economy/ (30.12.2018).

Rethinking Yemen's Economy (2018): *Private Sector Engagement in Post-Conflict Yemen,* RYE Policy Brief 7. Available at https://carpo-bonn.org/rethinking-yemens-economy/ (30.12.2018).

Rethinking Yemen's Economy (2018): *International Organizations and the Private Sector. The Need to Improve Coordination in Humanitarian Crisis Response,* RYE Policy Brief 3. Available at https://carpo-bonn.org/rethinking-yemens-economy/ (30.12.2018).

Rethinking Yemen's Economy (2018): *Restoring Central Bank Capacity for Stabilizing the Rial,* RYE Policy Brief 2. Available at https://carpo-bonn.org/rethinking-yemens-economy/ (30.12.2018).

al-Sakkaf, Nadia (2018): 'Negotiating women's empowerment in the NDC', in: Marie-Christine Heinze (ed.): *Yemen and the Search for Stability. Power, Politics and Society after the Arab Spring,* London, pp. 134–159.

al-Sakkaf, Nadia (2016): *The Tragedy of Yemen's Civil Society,* The Washington Institute. Available at https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-tragedy-of-yemens-civil-society (02.01.2019).

Salisbury, Peter (2018): *Yemen's Southern Powder Keg,* Chatham House Research Paper. Available at https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2018-03-27-yemen-southern-powder-keg-salisbury-final.pdf (30.12.2018).

Salisbury, Peter (2017): *Yemen. National Chaos, Local Order,* Chatham House Research Paper. Available at https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2017-12-20-yemen-national-chaos-local-order-salisbury2.pdf (30.12.2018).

Salisbury, Peter (2015): 'Corruption in Yemen. Maintaining the status quo?', in: Noel Brehony and Saud al-Sarhan (eds.): *Rebuilding Yemen. Political, Economic, and Social Challenges*, Berlin, pp. 61–77.

Shakir, Wameedh (2015): *Women and Peacemaking in Yemen. Mapping the Realities*, CMI. Available at http://cmi.fi/wp-content/uploads/2016/04/Women_and_Peacemaking_in_Yemen_EN.pdf (30.12.2018).

Strzelecka, Ewa K. (2018): 'A political culture of feminist resistance. Exploring women's agency and gender dynamics in Yemen's uprising (2011-15)', in: Marie-Christine Heinze (ed.): *Yemen and the Search for Stability. Power, Politics and Society after the Arab Spring*, London, pp. 47–70.

Transfeld, Mareike (2019): *Youth Activism in the Yemeni Civil War. Internet Mitigates Effects of Violence as Local Factors Shape Activism Scene,* Yemen Polling Center Policy Report. Available at http://www.yemenpolling.org/advocacy/upfiles/YPCPublications_Youth-Activism-in-the-Yemeni-Civil-War--February-2019.pdf (25.02.2019).

Transfeld, Mareike (2018): 'A youth non-movement in Sana'a. Changing normative geographies through fashion, art and music', in: Marie-Christine Heinze (ed.): *Yemen and the Search for Stability. Power, Politics and Society after the Arab Spring,* London, pp. 231–57.

Transfeld, Mareike (2018): 'Yemen. Conflict escalation despite UN-mediated power sharing', in: Muriel Asseburg, Wolfram Lacher and Mareike Transfeld (eds.): *Mission Impossible? UN Mediation in Libya, Syria and Yemen*, SWP Study. Available at https://www.swp-berlin.org/en/publication/mission-impossible-un-mediation-in-libya-syria-and-yemen/ (30.12.2018).

Transfeld, Mareike and Jens Heibach (2017): 'Opposition dynamism under authoritarianism. The case of Yemen, 1994-2011', in: *Democratization* 25/4, pp. 597–613.

Transfeld, Mareike (2017): *Coming of Age in a Fragmented State. Everyday Struggles and Perspectives of Yemeni Youth,'* Yemen Polling Center Policy Report. Available at http://www.yemenpolling.org/advocacy/upfiles/YPCPublications_Coming-of-Age-in-a-Fragmented-State-Everyday-Struggles-and-Perspectives-of-Yemeni-Youth---December-2017.pdf (30.12.2018).

Transfeld, Mareike (2017): *Waiting for the State, Relying on the Family. Yemen's Youth in Peril,* Friedrich-Ebert-Stiftung Study. Available at https://library.fes.de/pdf-files/iez/14151.pdf (30.12.2018).

Transfeld, Mareike (2016): 'Political bargaining and violent conflict. Shifting elite alliances as the decisive factor in Yemen's transformation', in: *Mediterranean Politics* 21/1, pp. 150–69. Available at https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13629395.2015.1081454 (30.12.2018).

Transfeld, Mareike (2016): 'Saudi intervention in Yemen. Domestic lens, regional solidarity, #OpDecisiveStorm', in: Isabelle Werenfels and Mareike Transfeld (eds.): *#HashtagSolidarities. Twitter Debates and Networks in the MENA Region*, pp. 43–55. Available at https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/research_papers/2016RP05_trs_wrf.pdf (31.12.2018).

UIS (2013): *Adult and Youth Literacy. National, Regional and Global Trends, 1985–2015*. Available at http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002174/217409e.pdf (21.11.2017).

UNICEF (2017): *Falling Through the Cracks: The Children of Yemen*. Available at http://files.unicef.org/yemen/Yemen2Years-children_falling_through_the_cracks.pdf (20.05.2019).

Weiss, Matthew (2015): 'The perfect storm: The causes and consequences of severe water scarcity and institutional breakdown and conflict in Yemen', in: *Water International* 40/2, pp. 251–272.

Wiebelt, Manfred et. al (2011): *Climate Change and Floods in Yemen: Impacts on Food Security and Options for Adaptation*, IFPRI Discussion paper 01139. Available at http://ebrary.ifpri.org/cdm/ref/collection/p15738coll2/id/126748 (27.04.2019).

Women's International League for Peace and Freedom (WILPF) (2017): *Feminism at the Frontline. Addressing Women's Multidimensional Insecurity in Yemen and Libya*. Available at http://wilpf.org/wp-content/uploads/2017/08/LIBYA-YEMEN-WEB.pdf (30.12.2018).

World Bank (2013): *Yemen Civil Society Organizations in Transition. A Mapping and Capacity Assessment of Development-Oriented Civil Society Organizations in Five Governorates,* Report. Available at https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/16638/810950WP0ENGLI0Box0379828B00PUBLIC0.pdf?sequence=1&isAllowed=y (02.01.2019).

Yemen Polling Center (2013): *Capacities and Needs Assessment Survey. CSOs,* Yemen Polling Center Data. Available at http://www.csfyemen.org/upfiles/csf-p9585.pdf (02.01.2019).

Yuki, Takako and Yuriko Kameyama (2013): *Improving the Quality of Basic Education for the Future Youth of Yemen Post Arab Spring*, Global Economy & Development Working Paper 59, Brookings. Available at https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/01-education-yemen-yuki-kameyama.pdf (20.05.2019).

Zabara, Bilkis (2018): *Enhancing Women's Role in Water Management in Yemen*, CARPO Brief 09. Available at https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2019/02/09_carpo_brief_20-03-18.pdf (30.12.2018).

Zaid, Basha (2016): *Yemen Transition 2.0. The Foreign Exchange Crisis*, DeepRoot Consulting. Available at http://docs.wixstatic.com/ugd/df2b40_adc634c5f4564fe4996bb8a8af63b1ad.pdf (30.12.2018).

عن المؤلفتين

حصلت **مرايكا ترانزفلد** من جامعة ارلانغن نورنبرغ على درجة الماجستير في مجال العلوم السياسية، والدراسات الإسلامية والتاريخ الحديث؛ تخصص دراسات شرق أوسطية. وفي الوقت الحالي تحضر مرايكا رسالتها للدكتوراه في مدرسة برلين العليا لدراسة الثقافات والمجتمعات الإسلامية. وكانت في وقت سابق قد عملت كزميلة باحثة في المعهد الألماني للأمن والشؤون الخارجية الكائن بالعاصمة برلين، كما عملت رئيسة لقسم الأبحاث في المركز اليمني لقياس الرأي العام بالعاصمة اليمنية صنعاء. في أطروحتها للدكتوراه تبحث مرايكا حدود الدولة اليمنية مع المجتمع كما يعايشها الشباب، وذلك من خلال بحث انثروبولوجي رقمي يركز على عينة من مجتمع الفيس بوك. وبصفتها مستشارة للمركز اليمني لقياس الرأي العام صممت مرايكا العديد من المشاريع عن السبل المعيشية لدى الشباب في اليمن والشروط السياسية والاقتصادية للنشاط الشبابي في البلد. أجرت مرايكا أبحاثا ميدانية في كل من اليمن، وماليزيا، ومصر، والأردن، ولبنان.

البريد الالكتروني: transfeld@carpo-bonn.org

د. ماري-كرستين هاينزه رئيسة مركز الأبحاث التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO. حصلت من جامعة بون على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط والأدنى، وفي العلوم السياسية، وفي مجال القانون الدولي والأوروبي. كما حصلت من جامعة هامبورغ على درجة ماجستير أخرى في مجال الدراسات الأمنية والسلام. في 2015 مُنحت ماري درجة الدكتوراه في مجال الانثروبولوجيا الاجتماعية من جامعة بيلافلد وذلك عن رسالتها التي تناولت الثقافة المادية والتغيير السياسي-الاجتماعي في اليمن، وقد حازت الرسالة على جائزة لتميزها. منذ العام 2008 نفذت العديد من المشاريع المتصلة باليمن وذلك في إطار جامعة بون ومركز الأبحاث التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO. وقد عملت أيضا بصورة دائمة مستشارة في مجال إصلاح قطاع الأمن، والنوع الاجتماعي، وبناء السلام، والتنمية والتغيير السياسي في اليمن. وهي إلى ذلك محررة مجلة الجمعية الألمانية اليمنية (يمن ريبورت)، وحررت الكتاب الصادر مؤخرا: اليمن والبحث عن الاستقرار: السلطة، والسياسة، والمجتمع بعد الربيع العربي (لندن، 2018).

البريد الالكتروني: heinze@carpo-bonn.org

عن CARPO

تأسس مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) في العام 2014 من قِبَل مجموعة من الباحثين الألمان والمقيمين في ألمانيا من ذوي الاختصاصات ذات الصلة بدراسات الشرق الأوسط والأدنى، والعلوم السياسية، والانثربولوجيا الاجتماعية. يتراوح عمل المركز ضمن محور يتجاور فيه البحث العلمي، مع الاستشارة، والتبادل الثقافي والأكاديمي. ويركز العمل في المركز على تنفيذ مشاريع بالتعاون والشراكة مع الجهات ذات الصلة من المستفيدين في بلدان الشرق الأوسط والأدنى. يؤمن الباحثون في CARPO بأن بلدان هذه المنطقة من العالم يمكن لها أن تحقق مستقبلا مزدهرا وسلميًّا من خلال صنع سياسات تتسم بالشمول والشراكة، وعن طريق الاستثمار الاقتصادي الذي يستفيد من كل الامكانات والموارد المتاحة والخلَّاقة لدى الفاعلين المعنيين. ومن هنا، فإنَّ CARPO يفتح القنوات بصورة دائمة من أجل النقل التفاعلي للمعرفة بين المواطنين، وأصحاب المبادرات والأعمال، وصناع القرار.

عن المشروع

العنوان: التعاون البحثي بخصوص بناء السلام في اليمن

إن هذا المشروع المعنون بـ 'التعاون البحثي بخصوص بناء السلام في اليمن' والمنفذ بالنيابة عن وكالة التعاون الدولي الألمانية GIZ يسعى إلى تطوير قدرات الباحثين اليمنيين والدوليين وكذلك المنظمات في مجالي البحث والمشورة بخصوص بناء السلام في اليمن. وفي إطار هذا المشروع سيتم تطوير ونشر ورقة تعريفية بمتطلبات السلام في اليمن بالإضافة إلى خمس أوراق سياسات موجزة. وستكون هذه الأوراق نتيجة جهد بحثي مشترك بين باحثين يمنيين ودوليين بخصوص دور الفاعلين في بناء السلام في اليمن. وستتناول هذه الأوراق الخمس المجتمع المدني، والنساء، والشباب، والإعلام، والقطاع الخاص. أما مدة المشروع، فتمتد من فبراير 2019 إلى يناير 2020. للمزيد من المعلومات يرجى زيارة لنعقوم.

© 2019, CARPO – Center for Applied Research in Partnership with the Orient
All rights reserved.

ISSN 2364-0634

CARPO – Center for Applied Research in Partnership with the Orient
Kaiser-Friedrich-Str. 13
53113 Bonn
Germany
Email: info@carpo-bonn.org
www.carpo-bonn.org

CARPO

Center for Applied Research
in Partnership with the Orient

www.carpo-bonn.org